بيان

سلطنة عُمان

أمام

لجنة نزع السلاح والأمن الدولي

٢٠٢٥م

"النقاش العام"

وفد سلطنة عُمان الدائم لدى الأمم المتحدة

سعادة الرئيس،

السيدات والسادة المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لوفد سلطنة عُمان أن يتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورتها الثمانين، متمنين لكم ولأعضاء هيئة المكتب التوفيق والسداد، ومؤكدين استعداد وفد بلادي للتعاون البنّاء معكم ومع جميع الوفود بما يخدم أهداف نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

كما أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي إلى بيانات كلاً مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز.

سعادة الرئيس،

السيدات والسادة المحترمين،

تؤمن سلطنة عُمان بأن السلام العادل والشامل هو الركيزة الأساسية لاستدامة الأمن والتنمية، وأن التقدم نحو نزع السلاح هو حجر الزاوية في هذا المسار. ومن هذا المنطلق، تُعرب بلادي عن أسفها العميق لعدم توصل مؤتمري مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التاسع والعاشر إلى نتائج توافقية، بما يعكس استمرار التحديات أمام منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتدعو سلطنة عُمان الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام الصادق بمسؤولياتها القانونية بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وتنفيذ التعهدات الواردة في مؤتمرات المراجعة لعام ١٩٩٥م و٢٠٠٠م و٢٠١٠م، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق ملزم زمنياً يحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

كما تؤكد سلطنة عُمان أن تحقيق الأمن الجماعي يتطلب التزاماً متساوياً من جميع الدول، وأن انتقائية تطبيق الالتزامات تُضعف مصداقية النظام الدولي، وتقوّض الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

سعادة الرئيس،

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يمثل أولوية استراتيجية لدول المنطقة وخطوة أساسية نحو بناء بيئة إقليمية أكثر أمناً واستقراراً. وفي هذا الإطار، ترحب سلطنة عُمان بانعقاد الدورات الخمس لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء المنطقة الخالية، وتدعم الجهود المستمرة لعقد الدورة السادسة برئاسة المملكة المغربية الشقيقة في نوفمبر القادم، تأكيداً لالتزامها الراسخ بتحقيق هذا الهدف.

وتدعو سلطنة عُمان جميع الأطراف، دون استثناء، إلى المشاركة الفعّالة في المؤتمر، والتفاوض بحسن نية للتوصل إلى معاهدة قانونية مُلزمة تُسهم في إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط، وتؤسس لأمنٍ جماعي قائم على التعاون والثقة المتبادلة.

كما تجدد سلطنة عُمان دعوتها إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التزاماً بالقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها قراري مجلس الأمن ٤٨٧ و٦٨٧.

سعادة الرئيس،

تؤكد سلطنة عُمان على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقاً للمعاهدات الدولية والضوابط التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تدعو إلى عدم تسييس أو انتقائية في التعامل مع هذا الحق، وإلى دعم الدول النامية لبناء قدراتها في مجال التكنولوجيا النووية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك مجالات الصحة والطاقة والزراعة والبحث العلمي.

وفي المقابل، ترى سلطنة عُمان أن أي اعتداء على المنشآت النووية السلمية أو تهديد باستخدام القوة ضدها هو عمل غير مقبول يُعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، ويتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ خطوات رادعة لمنع تكراره.

سعادة الرئيس،

تولي سلطنة عُمان اهتماماً متزايداً بالتحديات الأمنية الناشئة، بما في ذلك الأمن السيبراني والتكنولوجيا البازغة، وتؤمن بأهمية تطوير قواعد دولية واضحة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول

لهذه التقنيات بما يتوافق مع القانون الدولي، وبما يمنع عسكرة الفضاء السيبراني أو توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومات أسلحة خارجة عن السيطرة البشرية.

وفي هذا الصدد، ترحب سلطنة عُمان باعتماد التقرير الختامي للفريق مفتوح العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في يوليو ٢٠٢٥م، وتعرب عن تقديرها للجهود المتميزة التي بذلها سعادة السفير برهان غفور، المندوب الدائم لجمهورية سنغافورة لدى الأمم المتحدة، في رئاسته للفريق، والتي أسهمت في تحقيق توافق واسع ومخرجات بنّاءة .كما تثمن بلادي ما تضمنه التقرير من تأسيسٍ للآلية العالمية للأمن السيبراني تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي تمثل منصة دولية جامعة للحوار وبناء القدرات وتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

كما تؤكد سلطنة عُمان، في هذا السياق، أهمية الحفاظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي، بما يضمن استمراره مجالاً مشتركاً للتعاون والتنمية لصالح البشرية جمعاء، وتُشدد على ضرورة تجنب أي إجراءات قد تُسهم في عسكرة هذا المجال أو إدخاله في سباقات تسلح، مؤكدة دعمها للجهود الأممية الرامية إلى صياغة إطار قانوني يكرّس الاستخدام الآمن والمستدام للفضاء الخارجي.

وتُجدد سلطنة عُمان تأكيدها على أهمية مواصلة الجهود الدولية في مجال تنظيم الأسلحة التقليدية، ولا سيما من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعزيز التعاون في هذا المجال بما يُسهم في الحد من مخاطر انتشارها ويعزز الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، مع التأكيد على احترام حق الدول في الدفاع المشروع عن أمنها وسيادتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدات والسادة المحترمين،

تؤمن سلطنة عُمان بأن العالم لن ينعم بالأمن ما لم يتحقق العدل، وأن نزع السلاح لا يمكن أن ينجح ما لم يستند إلى التزام جماعي حقيقي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن مسؤوليتنا المشتركة اليوم هي أن نحافظ على مصداقية النظام الدولي، وأن نعمل معاً من أجل بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية، تسوده العدالة والسلام والتنمية المستدامة، وتزدهر فيه ثقافة الحوار والتفاهم بدلاً من المواجهة والتهديد.

ختاماً، سعادة الرئيس ترى سلطنة عُمان أن الاعتراف بدولة فلسطين هو الخطوة الأهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ القضية الفلسطينية، وهو تعبير عن التزام المجتمع الدولي بمبادئ العدالة والمساواة واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ولا يفوتنا أن نسجل ترحيب بلادي بالاتفاق على تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بما يسهم في وقف الحرب والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الجانبين وضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، مؤكدة في الوقت ذاته على ضرورة مواصلة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار، وتمهيد الطريق نحو حلٍ سياسيٍ عادلٍ وشاملٍ يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وشكراً،